مفهوم الديمقراطية

يعد مفهوم الديمقراطية من أكثر المفاهيم أثارة للجدل على الرغم من أنه ليس مفهوما جديدا ،واحد الاسباب الرئيسية لذلك ليس المصطلح بحد ذاته بقدر ما يثير محتواه ومعانيه عند مختلف الشعوب ولدى العديد من المدارس السياسية والفكرية والمفكرين والسياسين ،ودراسة مفهوم الديمقراطية استنادا الى ذلك يتطلب منا العودة الى جذور هذا المصطلح و أول ظهور له عند الاغريق وما تلاه من مصطلحات ومفاهيم مناظرة ،فضلا عما أكتسبه المفهوم من معاني وما أخذه من أبعاد آيديولوجية وسياسية على مر العصور ، فالديمقراطية كما يقولون (تعني أشياء مختلفة لآناس مختلفين).

لابد لنا في البدء من تحديد الجذور اللغوية لكلمة (الديمقراطية) نفسها ،فهذه الكلمة في الاصل من اللغة اليونانية القديمة وهي مصطلح مركب من كلمتين هما (Demos) تعني الشعب و(Cratia) تعني السلطة والحكم ، وبالتالي فأن المصطلح بشقيه يعني (حكم الشعب) أو سلطة الشعب Democratia. وشاع هذا المصطلح منذ ذلك التاريخ وغالبا ما تم أستعماله بشكله الاصلي مترجما الى مختلف اللغات وهكذا أصبح باللغة الانكليزية Democracy وباللغة الفرنسية Democratie وباللغة العربية الديمقراطية ، و أذا كان من المتفق عليه أن كلمة الديمقراطية كمصطلح أو مفهوم قد ظهرت عند اليونانيين القدماء (الاغريق) تعبيرا عن حالة سياسية في دولة المدينة (أثينا) لحكم الشعب ،فأن ذلك لايعني أن حكم الشعب أو المشاورة أو المشاركة لم تكن معروفة لدى البشرية قبل ذلك التاريخ بصورة أو بأخرى ، ولابعد ظهور هذا المصطلح لان جذور الديمقراطية موجودة في الحضارات القديمة في وادي الرافدين و وادي النيل وفي الهند والصين التي سبقت أو تزامنت مع الحضارة اليونانية القديمة أو تلك التي ظهرت بعد الحضارة اليونانية كالمسيحية و الاسلام بأعتبارها شرائع سماوية حملت مبادئ العدل والمساواة والحرية .

أن مصطلح الديمقراطية الذي كان يعني حكم الشعب كما فهمه الاغريق قد تطورت وتنوعت معانيه ومحتوياته عبر التاريخ البشري ،إذ أن مفهوم الديمقراطية له أبعاد متعددة ،وقد تغير معناه مع تطور مشكلة الحكم فمحتوى الديمقراطية يقول جورج برادو ليس ثابتا"فعلى عهد الاغريق حيث ظهر مفهوم الديمقراطية كان حكم الشعب عند بعض الفلاسفة مثل سقراط وأفلاطون مرادف لحكم الرعاع، أما أرسطو الذي عدّ الديمقراطية نوعاً من الانظمة السياسية الا أنها كانت بالنسبة له أحد الاشكال الفاسدة التي تنشر الفساد في المدينة ، فأرسطو قد رفض حكم الاقلية صاحبة الثراء وحكم الاغلبية من الفقراء و رأى الصلاح في حكم الطبقة الوسطى الذين لم يفسدهم الغنى ولم يحطم نفوسهم الفقر .

فالشعب عند الاغريق القدماء كان يقتصر في دولة المدينة (أثينا) على الرجال الذكور الاحرار، أما العبيد فهم بنظرهم ليسوا جزءاً من الشعب الذي يمارس الحكم ، ولذلك عُدت الديمقراطية كما طبقها وفهمها الاغريق حكم الاقلية لأنها لا تمثل الشعب كله ، كما أن الديمقراطية بالمعنى اليوناني الكلاسيكي كانت تعبر عن نمط معين من المجتمع لا عن شكل معين من الحكومة ، فديمقراطية أثينا كانت تعني عدم وجود فاصل بين الدولة والمجتمع .

وتعرف الديمقراطية اصطلاحاً بأنّها نظام الحُكم، حيث تكون السلطة العليا بيد الشعب، الذي يمارس سلطاته بشكلٍ مباشرٍ، أو عن طريق مجموعة من الأشخاص يتمّ انتخابهم لتمثيل الشّعب بالاعتماد على عمليةٍ انتخابيّةٍ حرةٍ، حيث ترفض الديمقراطية جعل السلطة كاملةً ومُركَّزة في شخصٍ واحد، أو على مجموعة من الأشخاص كالحكم الدكتاتوري، أو الأوليغارشية (حكم الأقليات).

ومن المتفق عليه أن السلطة هي محور الديمقراطية بشكل أساسي بغض النظر عما إذا كانت تعني ممارسة السلطة أو تقاسمها أو التحكم بها أو نقلها أو مراقبة من يتولاها أو الذين يطمحون للوصول إليها ، وبما أن الحرية هي جوهر الديمقراطية فلم تعد الديمقراطية مجرد مقاومة ضد السلطة بل أصبحت تعني ممارسة السلطة . ففي المفهوم الأول للديمقراطية كان هم الشعب الحصول على الضمانات ضد الحكام ،بينما في المفهوم الثاني اللاحق للديمقراطية تتجسد فكرة تملك الشعب للسلطة وممارستها .

وانطلاقا من الاتجاه نفسه لتعريف الديمقراطية من خلال مكوناتها تعُرف الديمقراطية على أنها نظام سياسي و اجتماعي و اقتصادي يقوم على أركان سبع هي :

- **الانتخابات:** يتم إضافة الشرعية على الديمقراطية عن طريق الانتخابات النزيهة والحرّة، كونها وسيلة لمنع البعض من تفضيل مصالحهم الخاصة على المصلحة العامة، وتحدّ من احتكار السّلطة لصالح فئةٍ معيّنةٍ.
- **التسامح السياسي:** تكمُن أهميته في تحقيق التنمية المُستدامة، والتوصّل إلى عموم الفائدة على جميع الفئات المجتمعيّة، دون غضّ الطّرف عن أيّ منها.
- **سيادة القانون:** توجد علاقةٌ وثيقةٌ ما بين الديمقراطية وتطبيق القانون، إذ يُمكن للمواطنين الحُكم على شرعيّة الحكومة بعد إخضاع العملية السياسية للقوانين، ووضعها ضمن إطارٍ تنظيميّ.
- **حرية التّعبير:** تُدلّ حرية التعبير على حرية المجتمع، وتعدّ الصحافة الحرة التي تسمح للأفراد بمناقشة القضايا المختلفة دليلاً على ديمقراطية النظام السياسيّ التّابع لذلك المجتمع.
- **المساءلة والشفافية:** تعدّ الحكومة التي تمَّ انتخابها من قِبل الشّعب مسؤولةً أمامه، ومن أجل التحقّق من إنجازاتها وقيامها بواجباتها، كتقديم الخدمات الصحية، أو تسعير الوقود، أو غيرها من الإجراءات ينبغي وجود مؤسّساتٍ مُحايدةٍ في الدّولة لتقييم ذلك، كسلطاتٍ قضائيةٍ مستقلةٍ.

وللديمقراطية فوائد عديدة منها :

- ان الديمقراطية تؤدي الى الإستقرار السياسي . •
- ان الديمقراطية تعتبر عامل رئيس في تقليل مستوى الفساد .
- ان الديمقراطية ايضاً تعتبر عامل رئيس ومهم في تقليل نسبة الفقر والمجاعة .
- تعد الدول الديمقراطية من اكثر الدول تطوراً .
- ان الدول التي تتمتع بالديمقراطية الكاملة تكون مزدهرة اقتصادياً .

واستنادا إلى ما تقدم من محاولات لتعريف الديمقراطية فإن المبادئ الأساسية والآليات التي تنطوي عليها وتتطلبها الديمقراطية يمكن استنتاج الاتي:

- مهما كان شكل نظام الحكم ومؤسساته فانه لا يمكن عده نظاما ديمقراطيا ألا أذا كان المسؤولون الذين يقودونه منتخبين في انتخابات حرة ونزيهة تتيح المشاركة فيها لجميع المواطنين وبطريقة تعد حرة ومصنفة للجميع انطلاقا من مبدأ أساسي وهو أن الشعب هو المصدر الأساسي لجميع السلطات .

- في الديمقراطية تخضع الحكومات لحكم القانون وتؤكد على أن كل مواطنيها يلقون الحماية بدرجة متساوية في ظل القانون وان حقوقهم يحميها النظام القانوني ‘ فضلا عن شعور الهيئات المكلفة بصنع القوانين أنها مسؤولة أمام ناخبيها.

- المواطنون في ظل الديمقراطية لا يتمتعون بالحقوق فحسب بل عليهم المشاركة في النظام الذي يحمي بدوره حقوقهم وحرياتهم .

- يجب أن تكون هنالك في النظام الديمقراطي هيئة لها سلطة تفسير الدستور وتحديد متى تتجاوز سلطات الحكم المختلفة صلاحيتها ،وهذه الهيئة هي القضاء ...ويجب أن يكون هذا القضاء مستقلاٍ لضمان الديمقراطية وحماية مبدأ الفصل بين السلطات الذي يهدف لمنع ازدياد قوة جزء من الحكم لدرجة تمكنه من تفويض إرادة الشعب

- تقوم الديمقراطية على أساس حكم الأغلبية التي تفوز بانتخابات حرة نزيهة مع ضمان حقوق الأقلية والفرد ،و ليس المقصود بالأقلية الناس الذين صوتوا ضد الحزب الفائز بالانتخابات فحسب بل أيضا الأقليات العرقية والدينية و الأثينية في المجتمع كافة .

- أن أحد المهام الأساسية للديمقراطية هي حماية حقوق الإنسان مثل حرية التعبير والمعتقد وحق المساواة أمام القانون وحرية تشكيل الجمعيات والأحزاب والمشاركة بصورة كاملة في الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية للمجتمع .

- الديمقراطية تتطلب من الإفراد والجماعات والأحزاب الإيمان والالتزام بقيم التسامح والتعاون واحترام الرأي الأخر سواء كان هؤلاء في السلطة أو خارج السلطة ، فعدم التسامح يُعد في حد ذاته صورة من صور العنف وعقبة أمام نمو الروح الديمقراطية الحقة على حسب رأي الزعيم الروحي للهند المهاتما غاندي .